

المعقودة في أدبس أبابا في الفترة من ١٠ إلى ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٥^(١٢٠).

وإذ تشير أيضاً إلى الفقرات ذات الصلة من الإعلان السياسي الذي اعتمدته المؤتمر للامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في هراري في الفترة من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦^(١٢١).

وإذ تشير كذلك إلى أن معاهدة أنتاركتيكا^(١٢٢) يفسد بها، حسب نص أحكامها، تعزيز المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ أن سياسة الفصل العنصري التي يمارسها نظام الأقلية العنصري في جنوب أفريقيا، والتي أدينت عالمياً، تشكل تهديداً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين،

١ - تنظر بعين القلق إلى استمرار مشاركة نظام جنوب أفريقيا القائم على الفصل العنصري في اجتماعات الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا^(١٢٣)؛

٢ - تناشد مرة أخرى الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا أن تتخذ تدابير عاجلة في أقرب وقت ممكن لاستبعاد نظام جنوب أفريقيا العنصري القائم على الفصل العنصري من الاشتراك في اجتماعات الأطراف الاستشارية؛

٣ - تدعو الدول الأطراف في معاهدة أنتاركتيكا إلى إبلاغ الأمين العام بالإجراءات المتخذة بصدد أحكام هذا القرار؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً في هذا الصدد إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين؛

٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والأربعين البند المعنون «مسألة أنتاركتيكا».

الجلسة العامة ٧٣

٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

الأمم المتحدة وبما يحقق صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي لفائدة البشرية بأسرها.

١ - تعرب عن اقتناعها بأن أي نظام للمعادن في أنتاركتيكا ينبغي، حتى يسنى للبشرية بأسرها الاستفادة منه، التفاوض بشأنه بالمشاركة الكاملة لجميع أعضاء المجتمع الدولي؛

٢ - تعرب كذلك عن بالغ أسفها لأن الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا قد واصلت المفاوضات واعتمدت، في ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٨، اتفاقية بشأن تنظيم الأنشطة المتعلقة بالموارد المعدنية في أنتاركتيكا، على الرغم من مطالبة فراري الجمعية العامة ٨٨/٤١ بـ ٤٦/٤٢ بـ فرض وقف اختياري للمفاوضات الرامية إلى وضع نظام للمعادن إلى أن يسنى لجميع أعضاء المجتمع الدولي المشاركة في تلك المفاوضات مشاركة كاملة؛

٣ - تكرر تأكيد طلبها إلى الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا بدعوة الأمين العام أو ممثله لحضور كل اجتماعات الأطراف في المعاهدة، بما في ذلك اجتماعاتها الاستشارية؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تقييمه فيما يتعلق بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين؛

٥ - تحت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التعاون مع الأمين العام ومواصلة المشاورات بشأن جميع الجوانب المتعلقة بأنتاركتيكا؛

٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والأربعين البند المعنون «مسألة أنتاركتيكا».

الجلسة العامة ٧٣

٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

باء

إن الجمعية العامة،

٨٤/٤٣ - تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٠٢/٣٦ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، و ١١٨/٣٧ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، و ١٨٩/٣٨ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، و ١٥٣/٣٩ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، و ١٥٧/٤٠ المؤرخ في ١٦ كانون

إذ تشير إلى قرارها ٤٦/٤٢ ألف المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧،

وقد نظرت في البند المعنون «مسألة أنتاركتيكا»،

وإذ تلاحظ مع الأسف أن نظام جنوب أفريقيا العنصري القائم على الفصل العنصري، والذي علّق اشتراكه في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ما برح يسّارك في اجتماعات الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا،

وإذ تشير إلى القرار المتعلق بأنتاركتيكا الذي اتخذته مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في دورته العادية الثانية والأربعين،

وإذ تحيط علماً بالاجتماع الهام لوزراء خارجية دول البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز المعقود في بربوني، يوغوسلافيا، في ٣ و ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٧.

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها دول البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز لتدعيم التعاون الإقليمي في مختلف الميادين فيما بينها ومع البلدان الأوروبية.

وإذ تلاحظ اعتماد مؤتمر ستهولم المعني بتدابير بناء الثقة والأمن وبنزع السلاح في أوروبا وثيقة مؤتمر ستهولم بشأن اتخاذ تدابير محددة لبناء الثقة والأمن، تكون ذات أهمية عسكرية وملزمة سياسياً ويمكن التحقق منها.

وإذ تلاحظ أيضاً ما يحدث في المفاوضات الجارية بشأن نزع السلاح النووي والتقليدي في أوروبا من تطورات جديدة لها أهمية وصلة مباشرة بالنسبة للسلم والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وإذ تدرك الرغبة القوية لبلدان عدم الانحياز في منطقة البحر الأبيض المتوسط في أن تكشف عملية الحوار والمشاورات الجارية مع البلدان الأوروبية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبلدان الأوروبية الأخرى بهدف تدعيم الجهود المبذولة لتعزيز السلم والأمن والتعاون في المنطقة، وبذلك تسهم في استقرار الحالة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وإذ تحيط علماً بالمناقشة التي دارت حول هذا البند خلال مختلف دوراتها، وعلى وجه خاص، بتقرير الأمن العام بشأن هذا البند^(١٢٧).

١ - تعيد تأكيد ما يلي :

(أ) أن أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الأوروبي وبالسلم والأمن الدوليين :

(ب) أن بذل مزيد من الجهود ضروري لتخفيف حدة التوتر وتخفيض الأسلحة ولتهيئة ظروف الأمن والتعاون المستمر في جميع الميادين لكل بلدان وسعوب منطقة البحر الأبيض المتوسط، على أساس مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية والأمن وعدم التدخل بجميع أنواعه وعدم انتهاك الحدود الدولية وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية واحترام السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية :

(ج) أن من الضروري إيجاد حلول عادلة وعملية للمسائل والأزمات القائمة في المنطقة على أساس أحكام الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وانسحاب قوات الاحتلال

الأول/ديسمبر ١٩٨٥، و ٨٩/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، و ٩٠/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧.

وإذ تسلم بأهمية تعزيز السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط وزيادة تعزيز الصلات الاقتصادية والتجارية والثقافية في المنطقة.

وإذ تعرب عن القلق إزاء التوتر المستمر في أجزاء من منطقة البحر الأبيض المتوسط، وما ينجم عن ذلك من تهديد للسلم.

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء استمرار العمليات العسكرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وإزاء الأخطار الجسيمة التي تنشأ عن هذه العمليات على السلم والأمن والتوازن العام في المنطقة.

وإذ تضع في اعتبارها في هذا الصدد، الضرورة الملحة لأن تمثل جميع الدول في تصرفاتها لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولأحكام إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة^(١٢٥).

وإذ تعيد تأكيد الحاجة إلى تكثيف وتعزيز السلم والأمن وتدعيم التعاون في المنطقة، على النحو المنصوص عليه في الفصل الخاص بمنظمة البحر الأبيض المتوسط من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، الموقعة في هلسنكي في ١١ آب/أغسطس ١٩٧٥.

وإذ تشير إلى الإعلانات الصادرة عن الاجتماعات المتعاقبة لبلدان عدم الانحياز بشأن منطقة البحر الأبيض المتوسط، وإلى الإعلانات الرسمية الصادرة عن بلدان منفردة بشأن السلم والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والمساهمات المقدمة منها في هذا الصدد.

وإذ تعيد أيضاً تأكيد الدور الرئيسي لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وإذ تشير أيضاً، في هذا الصدد، إلى الإعلان الختامي الذي اعتمدته في فاليتا في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ دول البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز^(١٢٦)، وإلى الالتزامات التي تعهد بها المستركون والتي هيأت المجال للجهود المشتركة بهدف المساهمة في السلم والأمن والتعاون في المنطقة.

(١٢٥) القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥)، المرفق

(١٢٦) Corr. 1، A 39 526 S 16758، المرفق

والثقافية وغيرها ، فضلاً عن الأفراد المرموقين المتخصصين في دراسات منطقة البحر الأبيض المتوسط :

٨ - ترحب بأية مقترحات وإعلانات وتوصيات أخرى توجه إلى الأمين العام من الدول كافة بشأن تعزيز السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط :

٩ - تجدد دعوتها إلى الأمين العام لإيلاء الاهتمام الواجب لمسألة السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وتقديم المشورة والمساعدة إلى بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في الجهود المتضافرة التي تبذلها لتعزيز السلم والأمن والتعاون في المنطقة ، إذا طلب إليه ذلك :

١٠ - تدعو الدول الأعضاء في المنظمات الإقليمية المعنية إلى أن تزود الأمين العام بالدعم وأن تقدم إليه أفكاراً واقتراحات محددة بشأن إمكاناتها للمساهمة في تعزيز السلم والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط :

١١ - تطلب من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة ، في دورتها الرابعة والأربعين ، على أساس جميع الردود الواردة والإخطارات المقدمة تنفيذاً لهذا القرار ، ومع مراعاة المناقشة التي جرت بشأن هذه المسألة خلال دورتها الثالثة والأربعين ، تقريراً مستكملاً عن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط :

١٢ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والأربعين البند المعنون « تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط » .

الجلسة العامة ٧٣

٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

٨٥/٤٣ - تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين

إن الجمعية العامة ،

إذ تضع في اعتبارها أن المسؤولية الأساسية المنوطة بالأمم المتحدة بموجب الميثاق هي صون السلم والأمن الدوليين ،

وإذ تسلم بضرورة إزالة خطر نشوب منازعات مسلحة جديدة بين الدول عن طريق التشجيع على تحقيق تغيير في المناخ الدولي من المواجهة إلى العلاقات السلمية والتعاون وعن طريق اتخاذ تدابير ملائمة لتعزيز السلم والأمن الدوليين ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام في سبيل الوصول إلى حل سلمي للمنازعات الإقليمية بغية تحقيق السلم والأمن الدوليين ،

الأجنبية ، وحق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية في تقرير المصير والاستقلال :

٢ - تحيط علماً بالفقرة ٢٤ من وثيقة مؤتمر ستكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والأمن وبنزع السلاح في أوروبا ، التي تؤكد ، في جملة أمور ، اعترام المشتركين في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تنمية علاقات حسن الجوار مع جميع دول المنطقة ، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمعاملة بالمسل ، وتحلياً بروح المبادئ الواردة في إعلان المبادئ التي يهتدى بها في العلاقات بين الدول المشاركة ، بغية تعزيز الثقة والأمن ، ولكي يسود السلم في المنطقة وفقاً للأحكام الواردة في الفصل الخاص بمنطقة البحر الأبيض المتوسط من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا :

٣ - تطلب إلى جميع الدول المشاركة في اجتماع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في فيينا ، اتخاذ جميع التدابير الممكنة وبذل قصارى جهدها لضمان أن يتوصل هذا الاجتماع إلى نتائج هامة ومتوازنة في مجال تنفيذ مبادئ وأهداف الوثيقة الختامية ، بما في ذلك تنفيذ أحكامها المتعلقة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط ، فضلاً عن استمرار العملية المتعددة الأطراف التي بدأها المؤتمر والتي لها أهمية كبيرة أيضاً بالنسبة لتعزيز السلم والأمن والتعاون :

٤ - تحث جميع الدول على التعاون مع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط في الجهود الإضافية المطلوبة لتخفيف التوتر وتعزيز السلم والأمن والتعاون في المنطقة وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولأحكام إعلان مبادئ الفانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة :

٥ - تشجع مرة أخرى الجهود المبذولة من أجل تكيف التعاون في مختلف الميادين ، بأسكاله الموجودة ونسجعة فيام أشكال جديدة منه ، وبصفة خاصة الأسكال التي تستهدف تخفيف التوتر وتعزيز الثقة والأمن في المنطقة :

٦ - تعيد أيضاً تأكيد أهمية تكيف الاتصالات في جميع الميادين التي توجد فيها مصالح مشتركة ، وتعزيز هذه الاتصالات باستمرار ، بهدف العمل تدريجياً ، وعن طريق التعاون على إزالة الأسباب التي تحول دون زيادة الاسراع بخطى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دول منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وبصفة خاصة الدول البامية في المنطقة :

٧ - تحيط علماً ، في هذا الصدد بفكره انشاء محفل لمنطقة البحر الأبيض المتوسط تكون بمثابة إطار متعدد الاختصاصات لتعزيز التعاون في المنطقة يجمع سوسا لا مملي الحكومات فحسب بل أيضاً مملي المؤسسات العلسه والعلميه